

مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

إن مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" مدته سنتين وسيتم تنفيذه في كل من لبنان، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن من قبل المركز العربي لحكم القانون والنزاهة (ACRLI) بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI).

**الدول المشاركة: لبنان، تونس،
الإمارات العربية المتحدة واليمن
المستفيد الرئيسي: المحامون
ورجال الأعمال
المدة: 2008 – 2010
المنفذ: المركز العربي لحكم
القانون والنزاهة**

الهدف العام والأهداف المحددة

بصورة عامة، يهدف المشروع إلى تعزيز وإصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغية دعم وتشجيع بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية تفضي على المدى القصير إلى نمو اقتصادي في قطاعات معينة في هذه الدول الأربعة موضوع المشروع.

بصورة محددة، يهدف المشروع إلى:

- أ- تحسين القدرة على فهم القانون التجاري وتعقيده في الأنظمة التجارية والقانونية المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ب- زيادة وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات القانون التجاري.

المستفيدين المستهدفين والشراكات

يستهدف المشروع في المقام الأول المحامين ورجال الأعمال ويسعى إلى إشراكهم بصورة فعلية وعملية مع واضعي السياسة التجارية من خلال حوار يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة وضمن عملية تعلم عن طريق الأقران من أجل تعزيز البيئة القانونية للأعمال التجارية في البلدان المعنية.

لذلك فإن المشروع سوف يعتمد على شبكة من الشركاء على المستوى الوطني تضم:

- 1- شريك حكومي رئيسي يمثل الحكومة ويكون مشاركا" في وضع السياسات ذات الصلة وتنفيذ السياسات العامة.
- 2- نقابات المحامين.
- 3- شركاء رئيسيون يمثلون القطاع الخاص مثل غرف التجارة وغيرها من الجمعيات المهنية.

بالإضافة إلى هؤلاء على المستوى الوطني سيتم دعم المشروع من قبل فريق استشاري دولي يضم مستشارين إقليميين ودوليين وممثلين عن منظمات إقليمية ودولية مثل جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لغرب آسيا، البنك الدولي، غرفة التجارة الدولية وغيرها.

النتائج المتوقعة

من حيث النتائج المتوقعة على الفور، يسعى المشروع إلى تحقيق ما يلي:

أ- تقييم حالة القانون التجاري في البلدان المشاركة في المشروع: سيقوم المشروع بتوطيد المعارف حول القانون التجاري في البلدان المشاركة من خلال عرض الأطر القانونية والمؤسسية الحالية، سوف يعرض أيضا الإصلاحات الأخيرة وأولويات الإصلاح في المستقبل. سيتم تحقيق ذلك، **أولا**، من خلال إعداد تقرير تقييمي للقانون التجاري في كل دولة، يشمل تحليلا للحالة القانونية والاقتصادية للقانون التجاري للدولة المعنية. يعد كل تقرير بالتعاون مع مجموعة من الخبراء الدوليين والإقليميين والوطنيين وفقا لمنهجية محددة موضوعة مسبقا من قبل المركز العربي لحكم القانون والنزاهة. هذه المنهجية توفر الإطار والأساليب والنماذج لانجاز مختلف التقارير التقييمية. يتم إعداد التقرير التقييمي في كل دولة مشاركة من قبل خبير وطني في القانون التجاري يكون مدعوما من قبل خبراء اقتصاديين وقانونيين. يبنى التقرير على تحليل نتائج الأبحاث الميدانية والنظرية وعلى المقابلات الفردية والاجتماعات المركزة في كل بلد. تعرض التقارير التقييمية للدول المعنية ويدقق فيها ضمن حلقات عمل تضم مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. **لاحقا**، سيتم دمج هذه التقارير في تقرير إقليمي مقارن. يعرض هذا الأخير ويدقق فيه ضمن مؤتمر إقليمي يكون منتدى للحوار بشأن السياسات الإقليمية ويوفر تعلما عن طريق الأقران بالنسبة لأصحاب المصلحة من مختلف الدول المشاركة في المشروع.

ب- التشبيك بين المحامين ورجال الأعمال وواضعي السياسات والممارسين الحكوميين: سوف يركّز المشروع على بناء وتعزيز الشراكات بين نقابات المحامين، بين جمعيات القطاع الخاص الرئيسية وبين الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية، وذلك بغية تمكين المشاركة الفعالة والمستدامة من مختلف الجهات الفاعلة في أنشطة المشروع. ومن خلال هذه الأنشطة سيسعى المشروع إلى تحديد عدد من المقررين الإصلاحيين من القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى زيادة الروابط بين هذين القطاعين وتشجيع مشاركة المحامين ورجال الأعمال في صنع السياسات. سيقدم المشروع عدة فرص لإقامة الشبكات بين هؤلاء المقررين الإصلاحيين وبخاصة المحامين، رجال الأعمال، واضعي السياسات والممارسين الحكوميين.

ت- الوصول إلى المعلومات القانونية التجارية: سيقوم المشروع بتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية التجارية من خلال تجميعها ونشر خلاصة وافية عنها باللغتين العربية والانكليزية على صفحة الانترنت الخاصة بالمركز العربي لحكم القانون والنزاهة. سوف تشمل هذه الخلاصة القوانين التجارية، الأنظمة، الأحكام القضائية، الفقه وغيرها من المصادر القانونية. بالإضافة إلى معلومات ومصادر عن أفضل الممارسات الدولية والمرافعات في مجال الأعمال، سوف تشمل الخلاصة على عدد من الأدوات المفيدة لممارسة الأعمال التجارية والإفادة من القانون التجاري في المنطقة.

ث- منهاج للإصلاح في أقسام محددة من القانون التجاري لكل بلد مشارك في المشروع: من أجل تركيز الجهود وتحقيق أقصى قدر من النتائج المتوقعة، سوف يركّز المشروع على أقسام محددة من القانون التجاري لكل بلد، بهدف صياغة منهاج للإصلاح يركز على قاعدة قوية من المعارف في كل من هذه الأقسام. سيعالج المشروع الملكية الفكرية في لبنان؛ المنافسة في تونس؛ الاستثمار

مشروع تعزيز القوانين التجارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في الإمارات العربية المتحدة مع التركيز على قطاع العقارات؛ تنفيذ العقود واسترداد الديون التجارية في اليمن. لقد تم اختيار هذه الأقسام في كل من الدول الأربعة لأنها تعتبر ذات أولوية للإصلاح بحسب القطاعين العام والخاص، ولأن إصلاحها يؤدي دون شك إلى نمو اقتصادي محلي أو قطاعي ملحوظ على المدى القصير ويقلل من كلفة ممارسة الأعمال التجارية في الدول المعنية. وبناءً عليه فإن المشروع يلحظ إعداد دراسات معمّقة عن كل من هذه المواضيع ذات الأولوية في الدول المعنية. سوف يتم إعداد الدراسات من قبل خبير محلي في القانون التجاري يكون مدعوماً من قبل خبراء قانونيين واقتصاديّين، وتكون الدراسات مبنية على تحليل نتائج الأبحاث الميدانية والنظرية وعلى المقابلات الفردية والاجتماعات المركّزة. كل دراسة سوف تستفيد أيضاً من نتائج استطلاعات الرأي التي تجرى حول أقسام القانون التجاري موضوع المشروع في كل دولة مشاركة. بالإضافة إلى النتائج التي تتوصل إليها، ستقدم كل من هذه الدراسات المعمّقة مجموعة من التوصيات للإصلاحات السياسية، القانونية والتنظيمية اللازمة، الأمر الذي سيساعد على وضع منهاج للإصلاح في كل من أقسام القانون التجاري لكل دولة مشاركة. هذه الدراسات والتوصيات سوف تعرض ويدقّق فيها ضمن حلقات عمل تضم مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني وذلك من أجل الشروع في حوار وطني حول الإصلاحات ذات الصلة. بعد المصادقة عليها على المستوى الوطني، تعرض هذه الدراسات والتوصيات ويدقّق فيها ضمن مؤتمر إقليمي يكون مناسبة لتبادل مختلف مناهج الإصلاح المقترحة، كما وبشكل هذا المؤتمر منتهى للحوار بشأن السياسات ويوفّر تعلّماً عن طريق الأقران على المستوى الإقليمي.

ج- رفع مستوى الوعي في موضوع إصلاح القانون التجاري: سوف يشمل المشروع حملة توعية إعلامية وطنية تستهدف المحامين، رجال الأعمال، واضعي السياسات والممارسين الحكوميين المعنيين وذلك من أجل الدعوة إلى الإصلاحات ورفع مستوى الوعي حول أهميتها في تعزيز بيئة الأعمال التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي. تهدف الحملة أيضاً إلى زيادة الوعي حول أهمية الروابط بين القطاعين العام والخاص والقيمة المضافة التي تؤمنها مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات. سوف تستخدم هذه الحملة مختلف وسائل الإعلام بغية تحقيق النتائج المرجوة وإبراز المشروع إلى أقصى حد وستختم بحلقة عمل واسعة النطاق على المستوى الوطني في كل دولة مشاركة في المشروع. كل حلقة من حلقات العمل سوف تقدم نتائج هذا المشروع في البلد المعني وتدعو إلى تبني التوصيات التي تقترحها، كما تتقدّم بهذه التوصيات إلى واضعي السياسات وتستكشف إمكانيات وآليات تنفيذها.

ح- بناء القدرات على حل النزاعات التجارية في الدول المعنية بالمشروع: سوف يساهم المشروع في بناء قدرات المحامين ورجال الأعمال جنباً إلى جنب مع الممارسين الحكوميين المعنيين، حسب الحاجة، على آليات لحل النزاعات التجارية. يتم ذلك عن طريق حلقتين تدريبيتين في كل من الدول المعنية بالمشروع. الحلقة الأولى سوف تتطرق إلى معالجة المسائل ذات الصلة بحل النزاعات التجارية حسب أفضل الممارسات؛ أمّا الحلقة الدراسية الثانية فسوف تركز على القسم المحدد في القانون التجاري لكل دولة معنية بالمشروع كما وستوفّر التدريب على الجوانب التي تعتبر حسب الدراسة المعمّقة أولوية في القانون التجاري لكل دولة.

القيمة الاستراتيجية المضافة

يهدف المشروع إلى إنشاء شبكة مهنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم محامين، رجال أعمال، واضعي السياسات والممارسين الحكوميين في إطار من التبادل التقني المركّز. يشجّع المشروع على أسلوب منهجي جديد للمعرفة وتنمية القدرات والتعلّم عن طريق الأقران من



مشروع تعزيز القوانين التجارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خلال التركيز على تعزيز طلب إصلاح القانون التجاري، كما ويؤدّي إلى تنمية سياسة الحوار وبناء شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام على الصعيدين الوطني والإقليمي. بناء على ذلك، يعتبر المشروع ريادياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً للمرونة النسبية التي تتمتع بها وإمكانية توسّعه أفقياً (إمكانية اشتراك دول أخرى) وعمودياً (أنشطة إضافية في الدول المشاركة) في المستقبل. وبالإمكان أيضاً تكرار المنهجيات ذات الصلة ونقل التجارب الجيدة والخبرة المكتسبة لبلدان أخرى في المنطقة. وفي هذا السياق سوف يسعى المشروع إلى الاستفادة من المبادرات والمشاريع الإقليمية الأخرى بهدف تحقيق الحد الأقصى من النتائج المرتقبة. وعليه، سيشدّد المشروع على التبادل المستمرّ مع المبادرات التالية على سبيل المثال لا الحصر: مبادرة الحكم الرشيد من أجل التنمية في الدول العربية وبرنامج تنمية القانون التجاري، وسوف يعمل من أجل زيادة أوجه التآزر والتكامل معها.

لمزيد من المعلومات حول هذا المشروع، الرجاء الاتصال بمدير المشروع الأستاذ ايليّا شلهوب على العنوان التالي: echalhoub@arabruleoflaw.org

لمحة عامة عن المركز العربي لحكم القانون والنزاهة ACRLI

أنشئ المركز عام 2003 من قبل عدد من كبار المهنيين القانونيين والشخصيات العامة، بمن فيهم ابرز المحامين والقضاة والمتخصصين في الإدارة من جميع أنحاء المنطقة. انه منظمة إقليمية غير حكومية لا تتوخى الربح مقرها الرئيسي بيروت (لبنان) مع فرع في عمان (الأردن) وشركاء في كل من الجزائر، البحرين، مصر، العراق، المغرب، الأراضي الفلسطينية، تونس، السودان، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

يسعى المركز لتكملة الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد من اجل التنمية في المنطقة العربية من خلال العمل على تعزيز سيادة القانون وتعزيز سلامة النظم في مختلف البلدان العربية. أكثر تحديدا، يعمل المركز مع مختلف الشركاء بغية تحقيق الأهداف التالية: (١) تشجيع البحث والأساليب المنهجية لجمع وعرض المعلومات والبيانات عن مختلف مؤسسات الإدارة العامة، كالقضاء، وسائل الإعلام والبرلمانات؛ (٢) تعزيز المعرفة والقدرات للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ (٣) زيادة الوعي العام وتعزيز مشاركة المجتمع في صنع السياسات؛ (٤) المساهمة في تثبيت واحترام سيادة القانون في الثقافة الشعبية.

إن الشبكات الفنية للمركز تغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركز في عملها على مسائل الإصلاح القانوني والقضائي، العدالة الجنائية، النزاهة والشفافية والمساءلة، الجوانب القانونية للحكم المحلي، مشاركة المجتمع المدني، المساواة بين الجنسين، المسائل المتعلقة بالبيئة والأمن البشري.

قاد المركز، بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، عملية إنشاء "المجموعة العربية لسيادة القانون والإصلاح" (AROL) في عمان (الأردن) في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ خلال الاجتماع الإقليمي الذي عقد على هامش "المنتدى الثالث للمستقبل".

المشاريع الرئيسية للمركز تشمل ما يلي :

١- مشروع "تعزيز سيادة القانون والنزاهة في البلدان العربية" (PRLI)، بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبدعم من وزارة خارجية الولايات المتحدة.

٢- مشروع "تعزيز الأطر القانونية للجمعيات في العالم العربي" بالاشتراك مع مؤسسة Friederich Nauman وبدعم من المفوضية الأوروبية.

٣- مشروع "تحديث النيابات العامة في الدول العربية" بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

٤- مشروع "المعرفة وقواعد البيانات القانونية في المنطقة العربية" بالاشتراك مع الاسكوا (ESCWA) ومن خلال ائتلاف مع مكتب التشاور والتحكيم (ACA) و MADAMEK.

٥- مشروع " مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " بالاشتراك مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI).

لمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة موقع المركز على الانترنت www.arabruleoflaw.org أو الاتصال بنا على العنوان التالي: هاتف: +961 (0) 1385041/2 فاكس: +961 (0)



مشروع
تعزيز القوانين التجارية
في الشرق الوسط وشمال إفريقيا



بريد الكتروني: info@arabruloflaw.org

1385040